مسألة العلاقة بين الذات والصفات بين عبد الرحيم المولوي وعبد القادر المهاجر

د. حميد محمدأمين عزيز

hameed.ameen@univsul.edu.iq

جامعة السليمانية/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم الشريعة

تاريخ النشر:22/6/2025 **تاريخ قبول الدراسة:12 /10/ 2024**

ملخص

هذا البحث يدرس مسألة كلامية؛ وهي العلاقة بين الذات الإلهية والصفات، وذلك بالمقارنة بين رأي عالمينِ متضلعينِ في علم الكلام، هما السيد عبد الرحيم المولوي، والشيخ عبد القادر المهاجر. وهما كانا من علماء بلاد كُردستان، وكانا معاصرين، وبينهما علاقات علمية واجتماعية. هذه المسألة الكلامية من المسائل العويصة التي اختلفت فيها الفرق الإسلامية، وتكلموا فيها كثيرا. وقد أبدى الشيخ عبد القادر رأيه وجاء بمنهج جديد في بيان هذه المسألة، ودوّن رأيه هذا في بعض مصنفاته. وتبعه السيد عبد الرحيم المولوي، فنقل رأيه بحذافيره في إحدى منظوماته. وظهر من هذه الدراسة تأثّر المولوي بالمهاجر في منهجه الكلامي.

الكلمات المفتاحية: المولوي، السيد عبد الرحيم، المهاجر، الشيخ عبد القادر، علم الكلام، العلاقة بين الذات والصفات.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن علم الكلام من العلوم العقلية التي أنتجها عقول علماء المسلمين أثناء دخول الفلسفة الإغريقية إلى الحضارة الإسلامية، وازدهر هذا العلم على يد علماء المسلمين وشغفوا به، وألفوا فيه المؤلفات المتنوعة.

وكان لعلماء الكُرد اهتمام بالغ بهذا العلم، فقد ظهرت أسماء أعلام في التاريخ الكُردي كانوا من فرسان هذا العلم، وكتبوا فيه مؤلفات تشهد بعلوّ كعبهم وتعمّقهم فيه.

ومن تلك الأسماء البارزة في تاريخ علماء الكُرد عالمان كبيران، كانا معاصرين، عاشا في القرن الثالث عشر الهجري، وكان بينهما علاقات علمية واجتماعية، وهما: الإمام العلامة الشيخ عبد القادر المهاجر السنندجي (1303هـ) والعلامة السيد عبد الرحيم المولوي التاوكوزي (1300هـ).

فالأول منهما يُعدّ متكلما قلّ نظيره في العصور الأخيرة، والثاني شاعر بالبداهة، وهو قد سخّر موهبته الشعرية في نظم متون في علم الكلام، هذا بالإضافة إلى قدمه الراسخ في التصوف.

فقمتُ بالمقارنة بينهما في مسألة كلامية، وهي مسألة علاقة الصفات بالذات الإلهية، وذلك بالاعتماد على كتاب (الفضيلة) للمولوي، وكتاب (خلاصة العقائد) للمهاجر. حيث إن المولوي قد اعتمد في هذه المنظومة لبيان هذه المسألة على الكتاب المذكور للمهاجر تماما؛ كما سيظهر من خلال هذه الدراسة.

فقدمتُ هذه الدراسة للمؤتمر الذي يُعقد عن السيد عبد الرحيم المولوي، لعلي بذلك أضيف شيئا جديدا لمؤتمرهم

العلمي. وعنوان البحث هو: (مسألة العلاقة بين الذات والصفات بين عبد الرحيم المولوي وعبد القادر المهاجر).

وقسمتُ البحث إلى ثلاثة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: نبذة عن حياة المولوي والمهاجر، والعلاقات بينهما.

والمبحث الثاني: مسألة زيادة الصفات وعينيّتها في علم الكلام.

والمبحث الثالث: رأي المولوي والمهاجر في هذه المسألة.

والخاتمة: في أهم نتائج البحث والتوصيات.

أرجو أن أكون قد أدّيتُ هذا البحث حقه. وإن قصرتُ في شيء أو أخطأتُ في أمر فأستغفر الله منه، وأسأله تعالى التوفيق والسداد في كل الأمور.

المبحث الأول: نبذة عن حياة المهاجر والمولوي، والعلاقات بينهما

أولا: عبد القادر المهاجر

هو الشيخ عبد القادر، المهاجر، المردوخي، التختي، السنندجي، الكردستاني، ابن الشيخ محمد سعيد، ابن الشيخ أحمد

الثاني. ولد بمدينة (سَنَنْدَج) في كردستان إيران عام (1211هـ) (1796م).

كان والده (الشيخ محمد سعيد) من خيرة علماء عصره، فبدأ الشيخ عبد القادر بالدراسة عليه، واستمرّ حتى صار من العلماء المرموقين، وبعد وفاة والده عام (1236هـ) جلس مكانه للتدريس في مدرسة مسجد (دار الإحسان) بسنندج وعمره آنذاك (25) سنة.

واستمرّ على التدريس والإفادة حتى نشبت فتنة مذهبية في سنندج عام (1271هـ) هاجر بسببها مع أسرته إلى مدينة السليمانية في كردستان العراق.

استقرّ الشيخ عبد القادر بالسليمانية، واستأنف أعماله من التدريس والتأليف والإرشاد، وانتشر صيته وصار مقصد الناس للعلم والاستفادة. وبقي فيها إلى أن توفي في (25/ ربيع الثاني/ 1303هـ) (30/ 1/ 1886م)، ودفن في مقبرة (سَيْوان).

ترك الشيخ عبد القادر مؤلفات كثيرة، كلها في علمي الكلام والحكمة، بعضها مطبوع وأغلبها مخطوط، فمنها: تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للتفتازاني، رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب للدواني، شرح رسالة العلم للسيالكوتي، وشرح رسالة الزوراء للدواني، وتعليقات على شرح العقائد العضدية للدواني، وشرح خلاصة العقائد، وغيرها من التأليفات النافعة. (ينظر: القزلجي، 2019، ص41، و: كردستاني، 1379هـ ش، ص240، و: مقدمة فرج الله زكي لتقريب المرام، 1319هـ، ج1/ص3، و: المدرس، 1983م (أ)، ص306، و: المدرس، 1984م، ص141، و: روحاني، 1390هـ ش، ج2/ص24، و: البحركي، 2015م، ج2/ص203، و: كريم، 2014م، ج1/ص93-94)

ثانيا: عبد الرحيم المولوي

هو العلامة الكبير السيد عبد الرحيم التاوكوزي المشهور بالمولوي، ابن السيد سعيد، ابن السيد شريف، من أحفاد العالم الكبير ملا أبي بكر المصنف الجوري، وهو من أحفاد العارف الشهير بير خضر الشاهويي.

ولد في قرية (سرشاته) من قرى مدينة حلبجة، عام (1221هـ) (1806م).

بدأ بالدراسة عند والده ملا سعيد، ثم تحوّل إلى مدارس أخرى في مناطق كُردستان، وتعلّم على خيرة علماء عصره، مثل الشيخ عبد الله الخرباني، وملا صادق التويلي، وملا عبد الرحمن النودشي في السليمانية، وعلى هذا الأخير أكمل الدراسة

وأخذ الإجازة العلمية، وصار بعد ذلك عالما معروفا وشاعرا كبيرا.

ثم بدأ بالتدريس والإمامة وخدمة المسلمين في مناطق، إلى أن استقرّ أخيرا في قريته (سرشاته) وبقي بين ذويه، وتوفي فيها عام (1300هـ) (1882م) ودُفن بمقبرة الصحابة.

انتسب المولوي إلى الطريقة النقشبندية؛ وهي إحدى الطرق الصوفية الشهيرة في كُردستان، وذلك على يد الشيخ عثمان سراج الدين الطويلي، وصار من أبرز مريديه.

كان المولوي شاعرا بليغا، وصاحب موهبة أدبية رفيعة، وله أشعار كثيرة في الغزل والتصوف، كما أن له منظومات تعليمية.

كان للمولوي شغف كبير بعلم الكلام، وله في هذا العلم باع طويل، وسخّر موهبته الشعرية في نظم متون بلغات عديدة في هذا العلم.

فله باللغة العربية منظومة (الفضيلة) تقع في (2031) بيتا.

وباللغة الكُردية منظومة (العقيدة المرضية) في (2452) بيتا.

وبالفارسية منظومة (الفوائح) في (527) بيتا.

وهي كلها منظومات في علم الكلام، وقد شرح كل هذه الأعمال ونشرها الشيخ عبد الكريم المدرس. (ينظر: المدرس، 1983م (أ)، ص286-288، و: المدرس، 1983م (ب)، ص362، و: البحركي، 2015م، ج2/76-77)

ثالثا: العلاقات العلمية والاجتماعية بين المهاجر والمولوي

كان الشيخ عبد القادر والسيد عبد الرحيم -كما ظهر من ترجمتهما- من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وكانا من أهل مناطق قريبة، فحصل بينهما علاقات ودية.

بدأت العلاقات بينهما لما كان المولوي يدرس في مسجد (دار الإحسان) بمدينة (سَنَنْدَج)، حيث التقى بالشيخ عبد القادر وإخوته، وتعرّف عليهم، وصار بينهم صداقة استمرت إلى آخر حياتهما.

ولما حصلت الفتنة المذهبية في سنندج -التي أشرنا إليها في ترجمة المهاجر- لاذَ أهلُ تلك المدينة إلى الشيخ عثمان سراج النقشبندي ليقوم بنجدتهم، فأرسل هو ابنه الشيخ عبد الرحمن أبو الوفاء، والسيد عبد الرحيم المولوي، وملا أحمد النودشي، إلى والي سنندج (غلام شاه خان)، ليقوموا بنصح الوالي وإخماد الفتنة. لكن هذه المحاولة لم تنجح فحصلت المشكلة التي عُرف بـ(كارون سرا)، وهاجر الشيخ عبد القادر على إثرها من سنندج إلى السليمانية.

ثم بعد استقرار الشيخ عبد القادر بالسليمانية كان المولوي يأتي لزيارته إلى تلك المدينة من حين لآخر. وكتب قصيدة في آخر حياته يثني فيها على الشيخ عبد القادر وإخوته، ويبدي فيها حزنه على اندثار التدريس والتعليم.

يقول في أول هذه القصيدة:

تەدريس و تەقديس تەمجيد بێ دەنگەن

حەسارەی تەقرير تەوحيد بێ ڕەنگەن

أي: إن صوت التدريس وتقديس الإله وتمجيده لا يرفع من المدرسة، ودروس التوحيد وتقريراته لم يبقَ لها رونق وجمال.

پارچەی تەئليفات شێخ موهاجير

گرانەن نيەن موشتەری و تاجير

أي: قُطَعُ تأليفات الشيخ المهاجر غالية جدا، ليس لها تاجر ولا مشترٍ. فهو يُشبه مؤلفات الشيخ عبد القادر بقطع قماش

غالية، لا أحد يقدر على شرائها، ولا تاجر يستطيع بيعها. (المولوي، 1961م، ص119-120، و: المدرس، 1983م (ب)، ج2/ص370 و399-402. و: البحركي، 2015م، ج2/76-77)

المبحث الثاني: مسألة زيادة الصفات وعينيّتها في علم الكلام

من المشاكل البارزة في كتب المتكلمين والفلاسفة مسألة العلاقة بين ذاته تعالى وصفاته، حيث اشتدّ الجدل فيها، وذهب كل فريق برأي.

والجميع متفقون على وصف الله تعالى بأوصاف الكمال، ويتفقون أيضا على أن القديم الحقيقي هو الله تعالى وحده؛ لا قديم معه، لكن كيف يُحافظ على وحدة الواجب القديم تعالى مع اتصافه بصفات متعددة؟

تلك هي نقطة الخلاف، فأثناء محاولتهم التوفيق بين وحدة القديم واتصافه بالصفات اختلفوا في هذه القضية، وتفرّقوا إلى مذاهب، وإلا فلا خلاف بينهم في أنه تعالى عالم قادر إلى غير ذلك. (محمد رمضان عبد الله، 2019م، 457)

ثم إن هذه المسألة تكلّم فيها كل من الشيخ عبد القادر والسيد عبد الرحيم المولوي، وخصّصا لها مبحثا في مؤلفاتهما. وقبل أن ندخل في بيان رأي هذين العالمين، سنعرض آراء الفرق الإسلامية في هذه المسألة، ونخصّص لذلك هذا المبحث، ثم نأتي على بيان رأي المهاجر والمولوي في المبحث القادم.

والمذاهب الواردة في هذه المسألة أربعة:

المذهب الأول: مذهب الفلاسفة.

ذهب الفلاسفة إلى أن صفاته تعالى عين ذاته، كما أن الصفات كل منها عين الأخرى، فهو تعالى عالم قادر بذاته وليس بعلم أو قدرة زائدتين على ذاته تعالى. (الشهرزوري، 1393هـ ش. ج3/ص280-282، و: الدواني، 2007م. ص64، و: الجامي، 2007م. ص146، و: المفتي، 2021م. ص110، و: الطباطبائي، 1442هـ. ج2/ص238)

ومنشأ قول الفلاسفة هو تصوّرهم الخاص لمسألة الوحدانية، فهم يرون أن الواحد الحقيقي لا يصدر منه إلا الواحد، وبنوا عليه أن البسيط الحقيقي الذي لا تكثر فيه لا يكون قابلا وفاعلا لشيء واحد، وبنوا على ذلك امتناع اتصاف الواجب بصفات حقيقية زائدة على ذاته. (الأصفهاني، 2008م. ص176-177، و: الجرجاني، 1998. ج4/ص139-140، و: التفتازاني، 2001م. (ج1/ص356)، و: الدواني، 1318هـ. (ج1/ص262-266)، و: عبد القادر المهاجر، 1319هـ. ج1/ص145-149)

فهم يرون أن واجب الوجود لو اتصف بصفة، فإن هذه الصفة إما أن تكون واجبة أو ممكنة، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الصفة مفتقرة إلى الذات، والمفتقر إلى الغير ممكن لا واجب. فتعينت أن تكون الصفة ممكنة، والممكن محتاج إلى مؤثر، والمؤثر فيها هو ذات واجب الوجود، فيلزم كون واجب الوجود -وهو البسيط الحقيقي لا تكثر فيه أصلا- قابلا للصفة لأنها قائمة به، وفاعلا لها لأنه تعالى مؤثر فيها. (الرازي، 2004م. ج1/ص151-152، و: 1438هـ. ص127، و: الشهرزوري، 1393هـ ش. ج3/ص287، و: التفتازاني، 2001م. ج3/ص57-58، و: الشافعي، 1998م. ص218)

ثم إن متكلمي الأشاعرة لا يسلّمون لهم بالمقدمة التي بنوا عليها رأيهم (وهي أن البسيط الذي لا تكثر فيه لا يكون قابلا وفاعلا لشيء واحد)، ولا يرون صحتها، قال الشريف الجرجاني (816هـ): (لا يجوز -أي: عند الحكماء- أن يكون الواحد الحقيقي مصدرا لأثر وقابلا له من جهة واحدة، خلافا للأشاعرة، فإنهم جوّزوا ذلك، وقالوا: إن صفات الله تعالى الحقيقية زائدة على ذاته وقائمة به، مع كونها صادرة عنه تعالى). (الجرجاني، 2020م. ج2/ص394، و: 1998. ج4/ص139-140)

واستدلّ الفلاسفة على صحة المقدمة المذكورة بأدلة، وناقشهم المتكلمون فيها، ونقضوها بأدلة لهم، وتركنا هذه المناقشات

والردود خشية الإطالة. (الرازي، 2004م. ج1/ص132 و152، و: الشهرزوري، 1393هـ ش. ج3/ص287، و: الآمدي، 2012م. ص38 وما بعدها، و: الجرجاني، 1998م. ج4/ص139-142 وج8/ص55، و: 2020م. ج2/ص394، و: التفتازاني، 2001. ج1/ص356 وج3/ص57-58، و: القوشجي، 1393هـ ش. ج1/ص611-612 وج3/ص286، و: الأنصاري، 2018م. ص209-210)

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة.

المعتزلة وافقوا الفلاسفة، وذهبوا إلى أن صفاته تعالى عين ذاته، وأنه تعالى يستحق هذه الصفات لذاته لا لمعان زائدة على ذاته تعالى، فهم يرون أنه تعالى عالم قادر حيّ؛ ولا يثبتون له أمرا زائدا على ذاته تعالى ليثبتوا له هذه الأحكام. (أبو القاسم البلخي، 2018م. ص249، و: الخياط، 1988م. ص117، و: القاضي عبد الجبار الهمداني، 1996م. 182-183، و: الملاحمي، 1390هـ ش. ص279، و: 1400 هـ ش. ص68)

قال القاضي عبد الجبار (415هـ): (أتقولون إنه عزّ وجلّ عالم بعلم وقادر بقدرة؟ ... قيل له: لا، بل نقول: هو عالم قادر حيّ سميع بصير قديم لذاته، لا يحتاج إلى أمر سوى ذاته يصحّ لأجله أن يستحقّ لهذه الصفات). (القاضي عبد الجبار الهمداني، 1988م. ص212)

إلا أن منشأ قول المعتزلة يختلف عن منشأ قول الفلاسفة، فمع اتفاقهما في النتيجة، إلا أن الباعث لكل منهما على هذا الرأي أمر مختلف، ولكل منهما مبدأ مغاير.

فالمعتزلة ذهبوا إلى ذلك بناء على أصل مهم من أصول مذهبهم؛ وهو التوحيد، فإن إثبات هذه الصفات يلزم منه تكثّر القدماء، وهو مخلّ بالتوحيد لديهم.

فهم قالوا: لو كان الباري عزّ وجلّ عالِما بعلم مثلا؛ فإما أن يكون ذلك العلم قديما أو محدَثا، ولا يمكن أن يكون حادثا، للزوم قيام الحوادث بذاته، وخلوه تعالى عن العلم -الذي هو من الكمالات- في الأزل، وصدوره عنه بالقصد والاختيار أو بشرائط حادثة لا بداية لها، والكل من هذه التقديرات باطل بالاتفاق، وإما أن يكون قديما، فيلزم تعدد القدماء، وهو كفر بإجماع المسلمين، وقد كفرت النصارى بزيادة قديمين، فكيف بأكثر؟ فلا يبقى إلا حال واحدة، وهو أن الله تعالى عالم بذاته. (الخياط، 1998م. ص117، و: القاضي عبد الجبار الهمداني، 1996م. 182-183، و: الملاحمي، 1390هـ ش. ص280 وما بعدها، و: 1400 هـ ش. ص72، و: التفتازاني، 2001م. ج3/ص58-59)

فهم ذهبوا إلى أن في إثبات معان قديمة -كالعلم والقدرة والإرادة- إبطالا للتوحيد، فإن هذه المعاني إذا شاركت الله تعالى في القدم فقد شاركته في أخصّ صفات ذاته الكاشفة عن حقيقة ذاته، فلزم ما شاركه فيها أن يشاركه في حقيقة ذاته، فلزم مماثلتها لذاته. (الملاحمي، 1400 هـ ش. ص73)

ففي سبيل التأكيد على أصل التوحيد رفضَ المعتزلة أي نوع من أنواع الفصل أو التعدد بين صفات الله تعالى وبين ذاته؛ تنـزيها له تعالى عن أن يكون معه قديم آخر، وجعلوا هذا توحيدا؛ ورأوا أن الذين يثبتون الصفات القديمة يلزمهم القول بتعدد القدماء. (الشافعي، 1998م. ص214 و218، و: محمد رمضان 2019م. ص457-458، و: محمد عمارة، 1988م. ص51-52)

وفي ذلك يقول الملاحمي (536هـ) منهم بعد حكاية مذهبهم ومذهب مخالفيهم: (فحصل من مذهب هؤلاء أنهم يثبتون ذواتا قديمة مع الله تعالى؛ وإن امتنع بعضهم عن العبارة، لولاها لم يكن القديم عالما قادرا حيا إلى غير ذلك من الصفات، وحصل من مذهب شيوخنا رحمهم الله أن القديم وحده هو الله تعالى، وأنه لا قديم سواه، وأنه لم يكن في الوجود لم يزل شيء غير ذاته تعالى). (الملاحمي، 1390هـ ش. ص280)

والمعتزلة لا يرون بأسا في أن يقال إن لله تعالى قدرة وعلما وحياة إلى غير ذلك من الكمالات، بشرط أن لا يراد من هذه الأوصاف إثبات معان زائدة على الذات تتوقف الذات في اتصافه بها على إثبات هذه المعاني.

فقد ذكر بعض أئمتهم: أنه هل يجوز أن يقال إن لله تعالى قدرة وعلما وحياة؟ وأجابوا: أنهم يفصّلون في الجواب عن ذلك، فيقولون إن عنيتَ بقولك: (هل له قدرة وعلم وحياة) أنه هل هو قادر عالم حيّ؟ حيث إنه يعبّر في العربية عن ذلك بهذه العبارات، فيقال: لفلان قدرة على حمل كذا، وله علم بكون زيد في الدار، وله حياة، والمعنيّ بذلك أنه قادر عالم حيّ، فهم يقولون بهذا المعنى أن لله قدرة على كل شيء وعلما بكل شيء وحياة دائمة ووجودا وقدما. وإن عنيتَ بذلك هل في الوجود ذات تسمى قدرة توجب كونه قادرا وعلم يوجب كونه عالما وحياة توجب كونه حيا وقدم يوجب كونه قديما، (فمعاذ الله أن نقول بذلك، بل ننزّه الله تعالى عن أن نثبت ذاتا قديمة سوى ذاته تعالى). (الملاحمي، 1390هـ ش. ص280، و: 1400 هـ ش. ص69)

المذهب الثالث: مذهب الأشاعرة والماتريدية.

ذهب متكلمو أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية إلى أن هذه الصفات الوجودية زائدة على ذاته تعالى، فهو تعالى عالم له علم، قادر له قدرة، مريد له إرادة، حيّ له حياة، وكذا في السميع والبصير والمتكلم. (الآمدي، 2012م. ص38، و: الأسمندي، 2019م. ص90)

فهم ذهبوا إلى أن هذه الصفات قائمة بذاته تعالى، أي: ليس لها وجود مستقل، كما ذهبوا إلى أنها ليست حادثة، لاستحالة قيام الحوادث بذاته تعالى، وقالوا: إن هذه الصفات زائدة على ذاته تعالى، وإنها ليست عين الذات ولا غير الذات، أي: أن كلا من الذات المقدسة وصفاتها لا يتصوّر انفكاك أحدهما عن الآخر من حيث الوجود، وإن كان مفهوم الذات غير مفهوم الصفة. (النسفي، 2014م. ص104، و: التفتازاني، 1329هـ. ج1/ص104-107، و: قحطان الدوري، 2013م. ص372-373)

واستدلّوا على أن هذه الصفات زائدة على الذات، وأنه تعالى عالم بعلم وقادر بقدرة وهكذا باقي الصفات، بأدلة:

1-أن هذه الصفات تُحمل على الذات بطريق الاشتقاق، وصدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له وزيادته عليه، إذ لا يعقل من العالم إلا من له العلم، والعلم وجودي، فيكون زائدا على الذات في الوجود، وهكذا القادر وغيره.

2- لو كانت الصفات نفس الذات لما أفاد حملها عليه، لعدم التغاير على هذا التقدير، لأن شرط الحمل هو تغاير الموضوع والمحمول مفهوما واتّحادهما ذاتا، وهنا المحمول نفس الموضوع ذاتا ومفهوما.

3-وأيضا لو كانت نفس الذات لم تتميّز الصفات، لأنها كلها حينئذ نفس الذات، فكان العلم هو الحياة، والحياة هي القدرة، وكذا البواقي.

4-وأيضا لو كان كذلك لكان العقل جازما بتلك الصفات، ولم يفتقر إلى الإثبات بالبرهان، لأن كون الشيء نفسه ضروري لا يحتاج إلى الإثبات.

5-وأيضا على هذا التقدير جاز اتصاف كل صفة بما يتصف به الذات، فيكون علمه تعالى -مثلا- واجبا لذاته قائما بنفسه صانعا معبودا إلى غير ذلك من الكمالات، وليس كذلك وفاقا. (عبد القادر المهاجر، 1319هـ. ج2/ص119)

ولما أثار المعتزلة بأن في إثبات هذه الصفات القديمة الزائدة على الذات إبطالا للتوحيد وإثباتا لتعدد القدماء، ردّ عليهم أهل السنة بأن هذه الصفات ليست غير الذات، فلا يلزم قدم الغير، ولا تعدّد القدماء، والمستحيل هو تعدّد ذوات قديمة، لا ذات وصفات، ومع ذلك فبعض الأشاعرة والماتريدية منعوا القول بإطلاق القدماء، كأن يقال: صفاته تعالى قديمة، بل ينبغي أن يقال: هو تعالى قديم بصفاته. (أبو شكور السالمي، 2017م. ص119، و: التفتازاني، 2001م. ج3/ص52، و: 1329هـ.

ج1/ص109)

المذهب الرابع: مذهب الكرامية.

ذهب الكرامية إلى أن صفاته تعالى قديمة، فهو تعالى عالم بعلم قادر بقدرة شاء بمشيئة حيّ بحياة، وهي غير الله تعالى، وكل واحد منها غير الآخر، وهي أعراض حالة في ذاته تعالى. (الملاحمي، 1390هـ ش. ص280، و: الشهرستاني، 2009م. ج1/ص103)

هذه جملة أقوال المذاهب والمدارس الإسلامية في هذه المسألة العقائدية، وظهر من ذلك أن هذه المسألة كانت محل اختلاف بينهم، وأن كلا منهم حاول معالجتها بما ظهر له من الدلائل، والآن جاء الدور لبيان رأي الشيخ عبد القادر المهاجر والسيد عبد الرحيم المولوي.

المبحث الثالث: رأي المولوي والمهاجر في هذه المسألة

تكلّم الشيخ عبد القادر عن هذه المسألة في العديد من كتبه الكلامية، وأبدى فيها رأيه، وفي إحدى رسائله شرح مذهبه وبيّن رأيه مفصلا في هذه المسألة، وهي رسالته الموسومة بـ(خلاصة العقائد)، وهي رسالة مختصرة ضمّنها مجموعة من مباحث علم الكلام، وقام بشرحها بنفسه ثلاث مرات، أحدها مطبوع بتحقيق الأستاذ حسين حسن كريم، والآخران مخطوطان.

وقام السيد عبد الرحيم المولوي بنظم رأي المهاجر في هذه المسألة اعتمادا على الرسالة المذكورة، وذلك في منظومته العربية الموسومة بـ(الفضيلة)، إلا أنه لم يقم بدور الناظم لكلامه فقط، بل استدرك على رأي المهاجر في إحدى الأبيات.

وسنقوم بعرض رأيهما في هذه المسألة، وذلك بالاعتماد على هذين الكتابين؛ خلاصة العقائد للمهاجر والفضيلة للمولوي.

التوقف في هذه المسألة:

بدأ الشيخ عبد القادر الكلامَ في هذه المسألة بأن الأَوْلى هو التوقف وعدم الخوض فيها رأسا، فقال في الشرح الثاني على رسالته خلاصة العقائد: (وإذ قد عرفتَ أن له تعالى صفاتٍ هي مبادئ المشتقات الواردة في الشرع، فاعلم أن الواجب على المكلّف هو التصديق باتصافه تعالى بها، وأما أنها موجودات زائدة على الذات أو لا فليس من الأمور المكلّف بها). (المهاجر، الشرح الثاني على خلاصة العقائد، مخطوط، ص11-12)

وقال في الشرح الثالث: (اعلم أن الواجب على المكلف هو التصديق باتصافه تعالى بتلك الصفات. وأما أنها موجودات زائدة على الذات فليس بواجب). (المهاجر، 2022م، ص2014)

وبدأ المولوي بشرح هذه المسألة في الفضيلة بنفس هذا الكلام، فقال:

كَـكُنْهِهِ عن كُنْهِ وصفِه اتّقُوا
بخائضٍ في وصفِهِ لا تَلْحَقُوا

زائدةٌ عن ذاتِهِ عَزَّ عَلا،
أو عَيْنُها، وغَيْرُها، أو لا وَلا

فَلَيْسَ مِنْ جَنابِهِ اللطيفِ
على الوَرى بذاكَ مِنْ تَكْلِيفِ

(المدرس، 1972م. ص536-537)

أي: ابتعدوا عن الخوض في صفاته؛ كما تبتعدون عن الخوض في ذاته. فهما يؤكدان في بداية كلامهما أن هذه المسألة ليست من أصول الاعتقاد، ولا يجب على المكلّف معرفته.

وهذا الذي قالاه ذهبَ إليه كثيرٌ من أهل العلم، وذهبوا إلى أن هذه المسألة ليست من أصول الاعتقاد، وأن الأولى عدم الخوض فيها، لأنها من الأمور التي لا مجال فيها للعقل.

قال المحقق جلال الدين الدواني (908هـ): (واعلم أن مسألة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من الأصول التي يتعلّق بها تكفير أحد الطرفين، ...، ولا أرى بأسا في اعتقاد أحد طرفي النفي والإثبات في هذه المسألة). (الدواني، 1318هـ. ج1/ص300-301)

وقال العلامة ملا باقر البالكي (1393هـ): الحق هو التوقّف عن العينيّة والزيادة، بأن نؤمن بأن الله تعالى حيٌّ عليمٌ إلى آخر الصفات، ولا نقول: إنها عينٌ، أو زائدةٌ. (البالكي، 1414هـ. ج2/ص214)

وقال الشيخ محمّد عبده (1323هـ): (وأمّا كون الصفات زائدةً على الذات ... فممّا لا يجوز الخوض فيه؛ إذ لا يمكن لعقول البشر أن تصل إليه). (محمد عبده، 2005م. ص43)

تفسير زيادة الصفات وعينيتها:

ثم إن الشيخ عبد القادر حاول التوفيق بين المذاهب في هذه المسألة بحمل كل رأي على محمل صحيح، وإرجاع الخلاف إلى اللفظ بين الفِرَق.

فهو أيّد رأي الأشاعرة والماتريدية في أن هذه الصفات زائدة على الذات، وأنها ليست عين الذات ولا غير الذات. لكنه فسّر كلامهم بتفسير خاصّ مخالف لما تقرّر لدى أكثر متكلميهم.

فذكر أن الصفات تطلق على مبادئ المشتقات كالعلم والقدرة، وعلى المشتقات نفسها التي هي المحمولات كالعالم والقادر، وعلى الخواص والإضافات اللازمة لتلك الصفات.

فمن قال إن الصفات زائدة على الذات أراد بالصفات الخواصّ والإضافات اللازمة لتلك الصفات، فإن الخاصة للإرادة عبارة عن القصد إلى المراد، وللقدرةِ التأثيرُ على وفق الإرادة، وللعلم هو نفس الانكشاف، وكذا سائر الصفات.

وهي ليست عينه تعالى، وهو ظاهر؛ إذ لا يصلح أن يكون شيء من ذلك عين الأمر القائم بنفسه فضلا عن الواجب تعالى،

فصحّ أنها زائدة.

ولا غيره تعالى بحسب الوجود، لعدم التمايز بينها وبينه تعالى في الخارج، إذ لا وجود لتلك الخواص وجودا مستقلا تتميّز هي به في الخارج عن الموصوف بها، وإن كان لها ثبوت بحسب نفس الأمر تبعا للموصوف؛ لكونها صفات للموجود الخارجي.

فمراد القائلين بزيادتها وأنها لا عين ولا غير هي تلك الخواص، لا المبادئ، لأنه لو كان المراد المبادئَ لورد الإشكال العسر على أهل السنة؛ وهو أنه لو كانت صفاته تعالى ممكنة لزم حدوثها ولو كانت واجبة لزم تعدد الواجب، فاندفع بذلك هذا الإشكال. (عبد القادر المهاجر، شروح خلاصة العقائد. الشرح الأول. مخطوط، ص12-13، و: الشرح الثاني. مخطوط، ص15-16، و: الشرح الثالث، مطبوع، 2022م، ص215-217).

ونظمَ السيدُ عبد الرحيم المولوي هذا التوجيه بقوله:

وقيل مَن حكمَ بالزيادة
خواصَّها خصّصَ بالإرادة

لأجل ذا قالوا ذِهِ الصفاتِ لا
عينٌ ولا غيرٌ له عزّ علا

مَن منه تخصيصٌ لغيرينِ بدا
إمكانُ الصفاتِ عليه وردا

(المدرس، 1972م. ص540)

فمراد المولوي بـ(قيل) في كلامه هو الشيخ عبد القادر، والبيتان الأولان هما ملخص ما قاله الشيخ عبد القادر في هذه المسألة، والبيت الأخير يشير إلى الإشكال الذي ذكره على القول بإرادة المبادئ؛ دون الخواص والإضافات.

ثم إن المولوي لم يقتنع بما قاله الشيخ عبد القادر تماما، بل استدرك عليه بعد ذلك مباشرة بقوله:

لكنّنا تحريرَنا يُغنّي
بما إليه الصبُّ ذو التمنّي

(المدرس، 1972م. ص541)

أي: إن لدينا تحريرا لهذه المسألة؛ بحيث يغنّي به العاشق للحقائق والمتمنّي للوصول إلى الدقائق.

وفسّر الشيخ عبد الكريمُ المدرس هذا البيتَ بأنه أراد أن القائلين بزيادة الصفات وإن أرادوا المبادئ فلا يرد عليهم ما أورده الشيخ عبد القادر من الإشكال.

ففي هذه النقطة يفترق رأي المهاجر والمولوي في بيان هذه المسألة.

ثم نعود إلى تكملة بيان رأي الشيخ عبد القادر المهاجر، فهو ذكر: أن وجه اندفاع هذا الإشكال على أهل السنة هو أن الغيرية المستلزمة للقول بتعدّد الواجب، أو للقول بالإمكان -المرادف للحدوث عند المتكلمين- المحوِج إلى تأثير الفاعل، إنما هي

الغيرية المقارنة للتمايز بحسب الخارج، فإن مجرّد التغاير والتمايز الكائن بحسب الذهن بينها وبين الواجب تعالى لا يقتضي وجودها في الخارج، فلا يلزم تعدّد الواجب ولا إمكان الصفات. ثم بيّنَ الشيخ عبد القادر أن سبب إرادتهم من الصفات هنا الخواصَّ: هو أن الصفة في الحقيقة هي ما به الاتصاف، ولا اتصاف بالفعل إلا بحصول تلك الإضافات والخواصّ، فكان حمل كلامهم على ذلك أولى، وكيف لا يكون كذلك، والحال أنه لا يكون العالم عالما بالمعلوم بدون ظهور المعلوم عنده، ولا المريد مريدا للشيء من غير قصده إلى ذلك الشيء، وهكذا في سائر الصفا توأما نفس المبادئ فهي ليست مما يحصل به الاتصاف من غير حصول الخواص، فمبادئ الصفات عين الذات، إذ لو لم يكن عين الذات بل كانت زائدة على الذات لزم احتياجه تعالى في ثبوت تلك الخواص المذكورة إلى غير الذات، لأنه تعالى لا يكون عالما بشيء -مثلا- ما لم يوجد له ذلك الأمر الآخر، فلم يكن الواجب تعالى في حدّ ذاته عالما، ولا يخفى شناعته. (عبد القادر المهاجر، شروح خلاصة العقائد. الشرح الأول. مخطوط، ص12-13، و: الشرح الثاني. مخطوط، ص16-17، و: الشرح الثالث، مطبوع، 2022م، ص216-217)

ونظمَ السيدُ عبد الرحيم المولوي ذلك بقوله:

غيريّةٌ إمكانًا استلزمتِ
بالميز في الخارجِ اقترنتِ

بذلكم كان لهم إيلافُ
إذِ الصفةُ ما به الاتصافُ

وليسَ مِن غيرِ الخواصِ ذا صدرْ
ولا كذا نفسُ المبادئِ، فظهرْ

ليسَ المبادئُ غيرَ عينِ الذاتِ
مانعُ ذا بالاحتياجِ آتِ

(المدرس، 1972م. ص541)

فالمولوي هنا يقوم بنظم كلام المهاجر تماما، وقوله: (بذلكم كان لهم إيلافُ) أي: بذلكم المذكور من الخواصِ كان لهم إيلافٌ -أي: ألفةٌ- فأرادوا بالصفات تلك الخواصّ. وباقي كلامه في النظم واضح.

ثم إن الشيخ عبد القادر أراد توجيه كلام المعتزلة في عينية الذات والصفات، فقال: من قال بكون الذات عينَ الصفاتِ، أراد بالصفات نفس المبادئ دون الخواصّ، بمعنى أن ما يصدر عن الذات مع تلك الصفات -أي: المبادئ- يصدر عنه تعالى بدونها، يعني: أن ذاته بذاته كافية في الصدور، وأن تلك الخواصّ لنفس الذات.

وإن لم يكن معنى العينيّة ذلك فكيف يُتصوّر اتحاد الصفة مع الذات، فإن الصفة موجود قائم بغيره، والذات موجود قائم بنفسه، ولا يكون المحتاجُ إلى غيره في قيامه عينَ ما لا يحتاج إليه أصلا، وذلك ظاهر.

ثم استنتج الشيخ عبد القادر من كلام المعتزلة أن مآل مذهبهم إلى نفي الصفات وإثبات آثارها. فالمعتزلة نفوا الصفات رأسا، وأثبتوا له تعالى خواصّها؛ وعبّروا عنها بالأحوال. (عبد القادر المهاجر، شروح خلاصة العقائد. الشرح الأول. مخطوط، ص14، و: الشرح الثاني. مخطوط، ص17، و: الشرح الثالث، مطبوع، 2022م، ص217-218)

وفي نظم ذلك يقول المولوي:

ومَن بعينيّتها قد حكما
رامَ المبادئَ بمعنى أنّ ما

عن ذاتِه صدرَ معْ صفاتِه
بدونها قد ينجلي عن ذاتِه

إن لم يكنْ مِن ذاكَ ذا يُرادُ
فكيفَ قد يُعقلُ الاتحادُ؟

لأجلِ ما أوعيتَ مِن ذا القالِ
نفى ذِهِ رأسًا ذَوُوا اعتزالِ

وأثبتوا الله ذي الجلالِ
خواصَّها المرادَةَ بالأحوالِ

(المدرس، 1972م. ص542)

فالمولوي نظم كلام المهاجر تماما، لكن في هذه المرة دون تعقيب وردّ عليه.

محاولة الجمع بين المذاهب:

ثم إن ما ذكره الشيخ عبد القادر هنا في توجيه كلام المذاهب -خاصة مذهبي الأشاعرة والمعتزلة- يُفهم منه أنه يحاول الجمع بين رأي المذهبين، وذلك بتفريقه بين هذه المعاني للصفات (المبادئ والمعاني المشتقة والخواص والإضافات)، فهو استطاع حل الإشكال الوارد بين المذاهب، وردّ كل قول إلى معنى صحيح، وأن كل فريق كان يقصد في عبارته شيئا غير الذي يقصده الآخر. وفي ذلك رفع للنزاع بين الفرقاء في أصعب مسألة من مسائل علم الكلام.

فالأشاعرة لما قالوا بأن الصفات زائدة على الذات أردوا بالصفات الخواص والإضافات، وليس مبادئ الصفات، والمعتزلة لما حكموا بعينية الصفات والذات أردوا بالصفات المبادئ وليس الخواص والإضافات.

والمولوي نظم كلامَه حرفيا، ولم يعقب عليه إلا في جزئية ببيت واحد، مما يعني موافقته واستحسانه لكلام المهاجر في

الجملة.

وهذه المحاولة من الشيخ عبد القادر في التوفيق بين المذاهب سبقَها محاولات أخرى مماثلة من المتكلمين من مدرستي الأشاعرة والمعتزلة.

فقال الملاحمي (536هـ) من المعتزلة ما حاصله: الواجب تحرير محل النزاع في هذه المسألة، لأنه ربما عاد إلى الخلاف في العبارة، فإن الأشعرية قالوا: لابدّ من أمر زائد على ذاته حتى يوصف بهذه الصفات، وشيوخنا ذهبوا إلى أنه لابدّ من حالة تختصّ بذاته تدخل في ضمن وصفه بهذه الصفات. والأشعرية يقولون: إن هذه الصفات لا هي ذاته ولا غيرها، وهذه هي الحالة عند أصحابنا، لأنها ليست هي الذات؛ بل أمر زائد عليها، ولا يمكن أن يقال غيره على الإطلاق، لأن ذلك إنما

يطلق في ذاتين. إلا أن الأشعرية يقولون لابدّ من معنى، وشيوخنا يقولون: لابدّ من حالة، وهذا تغيّرٌ في العبارة. (الملاحمي، 1400 هـ ش. ص69)

فهذا النص من الأهمية بمكان، فهو يقرّب المسافة بين الفريقين إلى حدّ كبير، ويجعل النزاع في اللفظ.

ونجد متكلما أشعريا كالفخر الرازي (606هـ) يقوم بنفس المحاولة، وينادي إلى التوفيق بين المذهبين في هذه المسألة، فيقول: (اعلم أنا لا ندّعي في هذه المسألة أزيد من أن المفهوم من كونه تعالى عالما قادرا حيا ليس نفس المفهوم من ذاته، بل هو أمر مغاير لذاته. فإن كانت المعتزلة تساعدنا على هذا القدر فقد حصل الوفاق وزال الخلاف). (الرازي، 2004م. ج1/ص150)الخاتمة

بعد الوصول إلى نهاية البحث يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

1-كان الشيخ عبد القادر المهاجر والسيد عبد الرحيم المولوي من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وهما من بلاد كُردستان، وعاشا في مناطق قريبة، وكان بينهما علاقات ودية، وعلمية، واجتماعية.

2-كان لهذين العالمين شغف كبير بعلم الكلام، فكل مؤلفاتهما كان في هذا العلم. إلا أن المولوي قد أوتي موهبة شعرية؛ سخّرها لنظم متون كلامية، ولم يكن ذلك للشيخ عبد القادر.

3-كان المولوي متأثرا بتراث الشيخ عبد القادر، ومدح تأليفاته في إحدى قصائده، كما أنه نظم مبحث العلاقة بين الذات والصفات في الفضيلة بالاعتماد على رسالة للشيخ المهاجر.

4-لم يكن المولوي مجرد ناقل لكلام المهاجر، بل استدرك عليه في بعض كلامه.

5- كان المولوي والمهاجر يسيران على منهج متأخري الأشاعرة في التعمّق في دقائق علم الكلام، وفي الاختلاط بين مسائل العقيدة والفلسفة المشائية.

6- وكان كل منهما يفضلان عدم الخوض في بعض المسائل الكلامية المشكلة، وذهبا إلى أن هذه المسائل ليست من أصول الاعتقاد، ولا يجب على المكلف معرفته.

التوصيات:

يوصي الباحث بمراجعة تراث السيد عبد الرحيم المولوي، والتدقيق فيه، وذلك بالبحث عن مصادره التي اعتمد عليها، فالمولوي لا يصرّح بالنقل عمن استفاد منهم في منظوماته الكلامية إلا نادرا، وقد ظهر من هذا البحث أنه قد نقل مبحثا كاملا في (الفضيلة) من رسالة للشيخ عبد القادر المهاجر، ولو بحث المتخصصون في الكلام والعقيدة في تراث المولوي فلربما وجدوا مصادر أخرى له اعتمد عليها في نظم مؤلفاته.

المصادر والمراجع

1-الآمدي. سيف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن سالم. غاية المرام في علم الكلام. تحقيق: حسن الشافعي، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2012م.

2- الأسمندي، علاء الدين محمد بن عبد الحميد السمرقندي. لباب الكلام أو كتاب تصحيح الاعتقاد في أصول الدين. تحقيق: محمد سعيد أوزروارلي، مركز البحوث الإسلامية، إستانبول، نشريات الوقف الديانة التركي، ط2، 2019م.

3-الأصفهاني، أبو الثناء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن. مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار للبيضاوي. دار الكتبي، القاهرة، ط1، 2008م. (مصورة عن نسخة قديمة مطبوعة بالمطبعة الخيرية سنة1323هـ)

4-الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد. لوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار. تحقيق: عرفة عبد الله

النادي، دار أصول الدين، القاهرة-مصر، ط1، 2018م.

5-البالكي، ملا محمد باقر، المدرس الكردستاني. الألطاف الإلهية شرح الدرر الجلالية. إستانبول-تركيا، 1414هـ.

6-البحركي، طاهر ملا عبد الله. حياة الأمجاد من العلماء الأكراد. دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، 2015م.

7- البلخي، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود. كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات. تحقيق: راجح كردي-عبد الحميد كردي، دار الفتح، عمان-الأردن، ط1، 2018م.

8-التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. شرح العقائد النسفية. مطبعة كردستان العلمية، مصر، 1329هـ. (المطبوع ضمن مجموعة الحواشي البهية، المشتملة على حاشية الخيالي والسيالكوتي وملا أحمد الجندي والعصام وغيرها)

9-التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله. شرح المقاصد. تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2001م.

10-الجامي، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد. الدرة الفاخرة. تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2007م.

11- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي. حاشية التجريد. حواش على تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد لشمس الدين الأصفهاني. تحقيق: أشرف آلطاش وآخرون، مركز البحوث الإسلامية، نشريات وقف الديانة التركي، إستانبول، ط1، 2020م.

12-الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي. شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي. تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م. (ومعه حاشية السيالكوتي والچلبي)

13-الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم محمد بن عثمان. الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد. تحقيق: د. نيبرج، دار الندوة الإسلامية، بيروت-لبنان، 1988م.

14-الدواني، جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي. شرح العقائد العضدية. المطبعة العثمانية، 1318هـ. (ومعه حاشية الگلنبوي)

15-الدواني، جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي. شواكل الحور في شرح هياكل النور. تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2007م.

16-الدوري، د. قحطان عبد الرحمن. العقيدة الإسلامية ومذاهبها. كتاب-ناشرون، لبنان، ط3، 2013م.

17-الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. الأربعين في أصول الدين. تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 2004م.

18-الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. لباب الإشارات والتنبيهات. حققه وترجمه إلى الفارسية: عبد المجيد علي محمدي، انتشارات مولى، طهران-إيران، ط1، 1438هـ.

19-روحاني، بابا مردوخ. تاريخ مشاهير كرد. (بالفارسية) مطبعة سروش، طهران-إيران، ط3، 1390هـ ش.

20-السالمي، أبو شكور. التمهيد في بيان عقائد التوحيد. تحقيق: د. عمر تركمان، مركز البحوث الإسلامية، نشريات وقف الديانة التركي، إستانبول، ط1، 2017م.

21-الشافعي، د. حسن محمود. الآمدي وآراؤه الكلامية. دار السلام، القاهرة-مصر، ط1، 1998م.

22-الشهرزوري، شمس الدين محمد. رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانيّة. تحقيق: نجفقلي حبيبي، مؤسسه پژوهشی حكمت و فلسفه ايران، ط2، 1393هـ ش.

23-الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل. تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط8، 2009م.

24-الطباطبائي، السيد حسين. نهاية الحكمة. تصحيح وتعليق: عباس علي الزارعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم-إيران، ط11، 1442هـ.

25-عمارة، محمد. المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية. دار الشروق، القاهرة، ط2، 1988م.

26-القزلجي، محمد. التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها الدينية. إعداد: د. ئاراس محمد صالح، مركز سارا، السليمانية، كردستان العراق، ط2، 2019م.

27-القوشجي، علاء الدين علي بن محمد. شرح تجريد العقائد (الشرح الجديد). تحقيق: محمد حسين الزراعي الرضائي-محمد رضا الإمامي نيا، انتشارات رائد، قم-إيران، ط1، 1393هـ ش.

28-كريم، حسين حسن. الفهرس الوصفي لمخطوطات مؤسسة ژين. الجزء الأول، جامعة السليمانية، إقليم كردستان العراق، ط1، 2014م.

29-المهاجر، عبد القادر محمد سعيد المردوخي التختي السنندجي. تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام. قدّم له: فرج الله زكي الكردي، المطبعة الأميرية، مصر، 1319هـ. (ومعه حاشية المحاكمات لأخيه محمد وسيم الكردستاني)

30-المهاجر، عبد القادر محمد سعيد السنندجي. شروح خلاصة العقائد.

أ-الشرح الأول. مخطوط

ب-الشرح الثاني. مخطوط

ج-الشرح الثالث. تحقيق: حسين حسن كريم، جامعة السليمانية، إقليم كوردستان العراق، ط1، 2022م.

31-المدرس، عبد الكريم محمد. بنەماڵەی زانیاران. مطبعة شفيق، بغداد، ط1، 1984م.

32-المدرس، عبد الكريم محمد. علماؤنا في خدمة العلم والدين. دار الحرية، بغداد، ط1، 1983م (أ).

33-المدرس، عبد الكريم محمد. الوسيلة في شرح منظومة الفضيلة للمولوي. مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1972.

34-المدرس، عبد الكريم محمد. یادی مەردان. مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1983م (ب).

35-المفتي، ملا محمد أمين ابن ملا أحمد الدهليزي الكردي. الرسالة الحميدية في بيان العقائد الدينية. مع حاشية: الفوائد التوحيدية على الرسالة الحميدية للشيخ عبد الكريم المدرس. تحقيق: عبد الحميد محمد أمين الكردي، دار الرياحين، عمان-الأردن، بيروت-لبنان، ط1، 2021م.

36-الملاحمي، ركن الدين محمود بن محمد الخوارزمي. الفائق في أصول الدين. تحقيق: ويلفرد مادلونگ-مارتين مكدرمت، مؤسسه پژوهشی حكمت و فلسفه ايران، طهران-إيران، ط2، 1400 هـ ش.

37-الملاحمي، ركن الدين محمود بن محمد الخوارزمي. المعتمد في أصول الدين. تحقيق: ويلفرد مادلونغ، مركز پژوهشی ميراث مكتوب، طهران-إيران، ط1، 1390هـ ش.

38-المولوي، السيد عبد الرحيم. ديوان المولوي. جمعه وشرحه: عبد الكريم المدرس، بغداد، مطبعة النجاح، 1961م.

39-د. محمد رضمان عبد الله. الباقلاني وآراؤه الكلامية. دار الرياحين، بيروت، لبنان، ط2، 2019م.

40-محمد عبده. رسالة التوحيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005م.

41-النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد. بحر الكلام. تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، عمان-الأردن، ط1، 1435هـ-2014م.

42-الهمداني، القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدآبادي. شرح الأصول الخمسة. تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م.

43-الهمداني، القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدآبادي. المختصر في أصول الدين. دار الشروق، القاهرة، ط2، 1988م.

کورتەی توێژینەوە

ئەم توێژینەوەیە لێکۆڵینەوە دەکات لە بابەتێکی کەلامی، کە بریتیە لە پەیوەندی نێوان و زات و سیفاتی خوای گەورە، بە بەراوردکردنی نێوان میتۆدی دوو زانای بەتوانا لە کەلامدا، ئەوانیش سەید عەبدولڕەحیمی مەولەوی و شێخ عەبدولقادری موهاجیر. هەردووکیان خەڵکی وڵاتی کوردستان بوون و هاوچەرخ بوون، لە نێوانیاندا پەیوەندی زانستی و کۆمەڵایەتی هەبووە. ئەم بابەتە بە یەکێك لە قوڵترین بابەتەکانی زانستی کەلام دادەنرێت کە ڕای جیاوازی تێدا دروست بووە. لەم بابەتەدا شێخ عەبدولقادر بۆچونێکی تایبەتی هەیە و لە هەندێك لە دانراوەکانیدا نوسیویەتی، مەولەویش شوێنی کەوتووە و بۆچوونەکەی وەك خۆی هێناوە لە دانراوێکیدا. لەم توێژینەوەیەوە کاریگەری مەولەوی بە موهاجیر دەردەکەوێت لە میتۆدی کەلامیدا.

وشە کلیلیەکان: مەولەوی، سەید عەبدولڕەحیم، موهاجیر، شێخ عەبدولقادر، زانستی کەلام، پەیوەندی نێوان زات و سیفات.

Research Summary

This research studies a verbal issue; It is the issue of the relationship between the Divine Essence and the attributes, in comparison between the opinions of two scholars well versed in theology, namely Sayyed Abdul Rahim Al-Mawlawi and Sheikh Abdul Qadir Al-Muhajir. They were both scholars of Kurdistan, and they were contemporaries, and they had scientific and social relations. This theological issue is one of the difficult issues over which the Islamic groups differed, and they spoke about it a lot. Sheikh Abdul Qadir expressed his opinion and came up with a new approach in explaining this issue, and he recorded this opinion in some of his works. Sayyed Abdul Rahim Al-Mawlawi followed him, and he conveyed his opinion in detail in one of his systems. It emerged from this study that Mawlawi was influenced by Al-Muhajir in his theological approach.

Keywords: Al-Mawlawi, Sayyed Abdul Rahim, Al-Muhajir, Sheikh Abdul Qadir, theology, the relationship between the self and attributes.